

قطاع الطرق (٢.٢) *

كتبت في الأسبوع الماضي عن المستهترين بأمن الناس على الطرق عن طريق مخالفة قواعد المرور وقد أسميتهم قطاع الطرق، وقد يعتبر البعض أن هذه التسمية مبالغ فيها ولكن نتائج أعمالهم من إرعاب للناس وإتلاف للأرواح وسفك لدماء الآخرين قد تكون مقاربة لأعمال المفسدين في الأرض وإن اختلفت النيّات وأحكام الشرع حولها، ولكن آثارها الاجتماعية لا تتكرر وأعداد القتلى بسببها أعظم مما كنا نقرأ عن أعمال أولئك في صفحات التاريخ، وأواصل الحديث هذا اليوم عن الموضوع نفسه.

قد تكون سائراً بأمان الله على الطريق وحريصاً على أن تسير بالسرعة النظامية وقد تكون متجاوزاً لها في بعض الأحيان فإذا بالسيارات من وراءك، منهم من يستعمل النور إن كان الوقت مساءً ومنهم من يستعمل زمار السيارة، ومنهم من يقترب منك وكأن عليه قسّم أن يلامس صدام سيارته الأمامي بصدام سيارتك الخلفي، كل تلك الحركات التي يقوم بها بعض السائقين هدفهم اجتيازك من المكان الذي يختارونه، مع أن

* نُشر هذا المقال بصحيفة البلاد، العدد (١٠٧٥٢)، الثلاثاء ١ رجب ١٤١٤ هـ الموافق ١٤ ديسمبر ١٩٩٣ م.

بإمكانهم الاجتياز من المسارات الأخرى، وهم في الغالب مخالفون بتجاوز السرعة النظامية، وإزعاج الآخرين وتهديد أرواحهم وتعريضهم للخطر.

وهناك بعض المقترحات أقدمها للقائمين على المرور للحد من المخالفات والمساهمة في ضبط المخالفين ومجازاتهم، ومنها:

حبذا أن تكون هناك سيارات مدنية لمراقبة السرعة أو الانضباط المروري على الطرق داخل المدن وخارجها، ويكفي منها أخذ أرقام السيارات المخالفة وتسجيلها على صاحبها وإشعاره بذلك.

في كثير من الدول يلعب العنوان البريدي دوراً كبيراً في تبليغ المخالفين للأنظمة المرورية وحتى لو لم يستوقفوا في ساعتها، فحبذا أن يكون لدى المرور عنوان بريدي لكل صاحب سيارة يمكن من مراسلته وإشعاره بأخطائه في حينها حتى يحسب لذلك حساب وأن لا تكون المخالفات مجموعة له عند تجديد الاستمارة أو ما شابه ذلك وإنما يشعر بها أولاً بأول، وهذا بالطبع يستلزم ميكنة العملية عن طريق الكمبيوتر وسعة في أجهزة المرور تستوعب هذا الأعمال كما تستلزم تعاوناً من البريد ودقة وتعاوناً من المواطنين.

يمكن أن يلعب المواطنون الثقات دوراً ملموساً في التعاون مع جهاز المرور بأخذ أرقام السيارات المخالفة وتبليغ المرور بذلك عن طريق الهاتف على أن يكون المبلغ مستعداً للإدلاء بشهادته عند الحاجة، وتكون تلك الأرقام معلنه على الطرق العامة، ولها أجهزة خاصة لاستقبال تلك المكالمات من المواطنين الثقات، وهذا الأمر معمول به في كثير من الدول ومنها الولايات المتحدة حيث تنتشر تلك الأرقام في مختلف الطرقات، وقد يكتفى أحياناً بمثل تلك التبليغات بالإنداز الكتابي عن طريق البريد للسيارة المخالفة.

أن يكون هناك نظام نقط للرخصة بمعنى أن من يقوم بمخالفات لا يكتفي منه بالغرامة المالية بل تحسب عليه نقط في رخصته بحيث لو وصلت النقاط إلى عدد معين في مدة محددة يفقد الشخص حقه في القيادة مؤقتاً، وهذا الأمر معمول به في العديد من البلدان.

التركيز على سيارات الأجرة وسيارات النقل ومعاقبة المخالفين منهم بصرامة حيث أنهم أكثر الناس بقاء في الطرق وبالتالي فهم من أكثر السائقين جرأة على مخالفة قواعد المرور، وسيارات الليموزين في شوارع الرياض وغيرها خير شاهد على ذلك.

التشديد بقوة على مخالفي السرعة النظامية حيث أن السرعة

في الغالب هي السبب الرئيسي للحوادث المؤلمة، وأن يشدد على من يخالفون ذلك بالإيقاف أو التأديب الشخصي وليس المالي فقط زيادة في ردعهم.

التكثيف من التوعية الإعلامية المرورية وزيادتها مع الحرص على تحريك الشعور الديني لدى الناس لاستشعار المسؤولية في هذا الجانب، مع التركيز على عرض الأمثلة الحية للحوادث في أجهزة الإعلام من خلال التصوير والمقابلات وغير ذلك من الأمور، والتركيز على طلاب المدارس الثانوية والجامعات في التوعية المرورية، ولا شك أن أجهزة المرور المختلفة تبذل جهوداً كبيرة في هذا الجانب، ومع ذلك فنحن بحاجة إلى المزيد مع التركيز على البحوث والدراسات التي يمكن أن تساهم في الحد من حوادث المرور وما يصحبها من نتائج، والله المستعان.

